54.5 مليار دولار حصاد صفقات معرض دبي للطيران

أكد حصاد صفقات معرض دبي للطيران في نسخة هذا العام مدى اتساع الفجوة بين عملاقي هذه الصناعة، وكشف عن ملامح جديدة لمستقبل القطاع، بعد أسبوع من الفعاليات، أحدثت إيقاعا متسارعا بضمّها عروضا متنوعة شكل فيها السفر الذكي مُحورا مهمّا.

دبي - اختتم معرض دبي للطيران فعالياته الجمعة بعد أسبوع حافل من الصفقات والأعمال، وكانت المنافسة في طريق واحد لصالح عملاق صناعة الطيران الأوروبية شركة إيرباص أمام منافستها الأميركية بوينغ.

وبلغ إجمالي الصفقات في القطاعين التجاري والعسكري حوالي 54.5 مليار دولار، الأمر الذي يعكس المكانة الرائدة لهذا الحدث السنوي الدولي على مستوى العالم حيث استقطب مئة شركة جديدة.

وقالت ميشيل فان أكيليجين، المديرة التنفيذية لشركة تارسوس أف أند أي المنظمة للمعرض "نعمل دائما على تقديم أداء يفوق مستوى المعرض السابق".

وأضافت "لقد استطعنا هذا العام تجاوز التوقعات من خلال حجم هائل من الأعمال والصفقات، إضافة إلى تقديم برنامج جذاب من المؤتمرات والمعروضات والاستعراضات الجوية".

وهيمنت إيرباص على فعاليات المعرض مع توقيعها عقودا ضخمة لبيع عشرات الطائرات لشركات في المنطقة وخارجها، بينما تصارع بوينغ لإنقاذ أسطولها من طائرات ماكس الممنوعة من التحليق.

وشكلت صفقات إيرباص نصيب الأسد، حيث ناهزت سقف 30 مليار دولار، من بينها شركة طيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي وكذلك شركة العربية للطيران منخفضة التكلفة.

ووقعت طيران الإمارات صفقة مع إيرباص لشراء 50 طائرة من طراز أي 900 – 350 بقيمة 16 مليار دولار.

كما اتفقت طيران الإمارات مع بوينغ، على استبدال 30 طائرة من طراز 777 اكس بقيمة تصل إلى تسعة مليارات دولار، بأخرى من طراز 787 دريملاينر، ضمن عقد ضخم يشمل 156 طائرة، من دون شراء أي طائرات إضافية.

في المقابل، أبرمت العربية للطيران صفقة مع إيرباص بقيمة 14 مليار دولار لشراء 120 طائرة من طراز أي 320 بقيمة، في خطوة توسعية للمجموعة.

وطلبت شركة فلاي ناس السعودية شراء عشر طائرات أي 320، بينما طلبت شركة إيزي جت، ثاني أكبر شركات الطيران منخفض التكلفة في أوروبا، شراء 12 طائرة إيرباص أي 320 نيو بقيمة 1.33 مليار دولار.

ميشيل فان أكيليجين

استطعنا هذا العام تجاوز التوقعات بحجم الأعمال والصفقات

أما الخطوط السنغالية فوقعت مذكّرة تفاهم مع إيرباص لشراء ثماني طائرات من طراز أي 220.

كما أعلنت شركة جنرال إلكتريك الأميركية أنّها وقّعت مع إيرباص اتفاقية لشراء 12 طائرة أي 330 نيو الطويلة وأي 321 اكس.أل آر.

وأكد عارضون ومشاركون في المعرض أن الحدث حقق نجاحا لافتا هذا العام وقد شاركت قرابة 1300 شركة ومؤسسة، و161 طائرة في ساحة عرض الطائرات بمطار آل مكتوم الدولي، فيما تعد نسخة هذا العام من المعرض الأكثر نشاطا حيث بلغ عدد الزوار التجاريين أكثر من 84 ألف زائر.

كما نظمت ضمن فعالياته عدة مؤتمرات على درجة عالية من الأهمية لصناعة الطيران والفضاء حيث اجتذبت مجموعة المؤتمرات المتخصصة عددا كبيرا من العاملين والمهتمين بصناعة الطيران.

ومن بين تلك الأحداث مؤتمر إدارة الحركة الجوية العالمية، الذي استمر يومين وناقش مستقبل التحكم في الحركة الجوية وأبرزت المناقشات أهمية ما يسمى بـ"الأبراج الافتراضية" في المستقبل.

كما تم تنظيم مؤتمر قطاع الشحن كارغو كونيكت، الذي تناول صناعة الشحن الجوي مع التركيز على مشاركة البيانات عبر الحدود الجغرافية والتجارية.

ولأول مرة في النسخة الحالية، كان هناك تركيز خاص على استكشاف الفضاء من خلال برنامج محدد من المؤتمرات وقد نظمت أعمال مؤتمر نساء في الفضاء بدعم من وكالة الإمارات للفضاء وتحدث خلاله خبراء من الأمم المتحدة وشركة بوينغ وغيرهم.

وتناول المؤتمر الدور الرئيسي الذي ستلعبه النساء المهندسات والباحثات ورائدات الفضاء في مستقبل صناعة الفضاء العالمي.

وقالت كلودي هاينيري من وكالة الفضاء الأوروبية، التي قامت برحلتين فضائيتين كرائدة فضاء، "هنا يوجد جيل جديد يتمتع بروح شبابية جديدة، يبني شيئا جديدا دون مقاومة للتغيير".

ووصفت البرنامج بأنه حدث جديد كليا مشيدة بسجل الإمارات في التنويع والبحوث ضمن برامجها الفضائية.

وتم تنظيم مؤتمر حوار تقني تناول التقدم التقني المطلوب للجيل القادم من استكشاف الفضاء، وتأثير ذلك التقدم على العالم عموما.

وتنوعت المعروضات من دراجة هوفر المطورة الجديدة من شرطة دبي والتي تستطيع الطيران على مستوى منخفض للوصول إلى أماكن الحوادث والاستجابة السريعة للحالات الطارئة، وحلول الإخلاء الطبي، إلى بدلات الطيران الفضائي التجاري من شركة فيرجين جالاكتيك.

تفاؤل تونسي بكبح عجز الطاقة مع تدشين أكبر حقل للغاز

ارتفع منسوب تفاؤل المسؤولين التونسيين بكبح عجز الطاقة المتفاقم مع تدشين أكبر حقل للغاز الشهر المقبل، رغم تشكيك المحللين في قدرة الحكومة الجديدة على مواجهة التحديات المتنوعة لمعالجة الأزمات المالية نتيجة تباطؤ نمو القطاعات الاستراتيجية.

تونس - كشفت الشركة التونسية للأنشطة البترولية الحكومية أن حقل نوارة للغاز الواقع بصحراء ولاية تطاوين جنوب البلاد سيدخل مرحلة الإنتاج قبل دخول العام الجديد.

وكانت الشركة تتوقع أن تبدأ عمليات الإنتاج في أكتوبر الماضي، لكن عوامل تنظيمية وفنية حالت دون ذلك.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لمدير إدارة المشاريع والتطوير بالشركة منجي النعيري قوله "سيدخل حقل الحيز الاستغلال نهاية ديسمبر القادم عوضا عن أكتوبر كما كان مبرمجا سابقا".

وتعوّل الحكومة كثيرا على هذا المشروع بسبب مساهمته المتوقعة في تقليص عجز الطاقة للبلاد بنحو 30 بالمئة، وبالتالي الحد من توريد الغاز.

ويتوقع أن يوفر الحقل، الذي تأخر دخوله مرحلة الإنتاج بسبب مشكلات على مستوى مرحلة التجارب، نحو 2.7 مليون متر مكعب من الغاز سنويا، أي نصف الإنتاج المحلي و17 بالمئة من الاستهلاك من الغاز.

وأكد النعيري أن الحقل، الذي تم اكتشافه في 2006، سينتج أيضا حوالي 7 آلاف برميل من النفط المكثّف يوميا.

حقل نوارة سيوفر نحو 2.7 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، أي نصف الإنتاج المحلي، وفق التقديرات الحكومية

وكان دخول الحقل حيز الإنتاج الفعلي من بين الفرضيات، التي بنيت عليها موازنة 2020 لاسيما مساهمته في دفع قطاع الصناعات غير المعمليّة.

وحذر خبراء مرارا من المخاطر، التي تهدد الاقتصاد التونسي بسبب عدم القدرة على تغطية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، في الوقت الذي تشير فيه تقارير دولية إلى غياب الحكومة والشفافية في إدارة هذا الملف الحساس.

ويقول الخبير وليد بن صالح إنه من الضروري احترام آجال انطلاق استغلال الحقل، لأن أي تأخير سينجر عنه مشاكل في موازنة العام المقبل.

ويعدّ الحقل، مشروعا استراتيجيا لتونس سيمكن من إنتاج احتياطات الغاز المكثف وفتح موارد الغاز في جنوب البلاد، وفق شركة النفط النمساوية المستغلة للمشروع أو.أم.في.

وعززت تونس من رهاناتها بشأن الخطط المتعلقة بتقليص عجز الطاقة بعد أن دخلت الاتفاقية الموقعة مع عملاق النفط الإيطالي، إيني، حيز النفاذ في سبتمبر الماضي، لمدها بالغاز، الذي تنقله من الجزائر وذلك لمدة 10 سنوات.

وبموجب الاتفاقية ستحصل تونس أيضا على نصف مليار دينار (قرابة 176 مليون دولار) سنويا من إيني مقابل نقل الغاز من الأنبوب، الذي يعبر حدودها.

وقال وزير الصناعة سليم الفرياني عند توقيع الاتفاقية في يوليو الماضي، إنه "سيتم توظيف نسبة على الغاز المنقول بنحو 5.25 بالمئة لفائدة تونس والتي تبلغ سنويا 500 مليون دينار".

وأوضح أنه سيتم توفير 14 مليون دولار إضافية، هي معدل الرسوم السنوية للبلاد مقابل استغلال إيني لسعة نقل الأنبوب، بالإضافة إلى تعهد الشركة الإيطالية بصيانة المعدات والتجهيزات وتطويرها وتأهيلها.

ومنط 2011، شكل بند الطاقة بالموازنة صداعا مزمنا للدولة، إذ تظهر البيانات أن تكاليف استيراد النفط والغاز تلتهم 2.1 مليار دولار من مخصصات الإنفاق.

وتسد تونس 8 بالمئة من احتياجاتها السنوية من الطاقة من الإنتاج المحلي والباقي يأتي عبر الاستيراد.

في ترقب ضخ باكورة الإنتاج

تحسين معيشة المواطنين أولوية قصوى

الأردن يمتنع عن فرض ضرائب جديدة بموازنة 2020

الحكومة في مهمة صعبة لمعالجة الاختلال المزمن في التوازنات المالية

كشفت الحكومة الأردنية عن أنها ستخفف سقف الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات في بعض القطاعات ولن تفرض أي رسوم جديدة في موازنة 2020، رغم حاجتها لتعبئة موارد مالية إضافية لتغطية العجز وتوفير السيولة لتسيير شؤون الدولة.

عمان - قررت الحكومة الأردنية الامتناع عن فرض ضرائب جديدة في موازنة العام المقبل مقابل زيادة النفقات، رغم ضعف مؤشرات النمو الحالية في ظل استمرار تفاقم العجز التجاري وتذبذب الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

ويتوقع محللون أن تخف الضغوط على الشركات والمواطنين قليلا قياسا بما عانوه هذا العام، مع أن هذا الأمر يعتبر من أهم نقاط الخلاف مع صندوق النقد الدولي، حيث تأتي الضرائب في سياق الإصلاح الاقتصادي.

واتجهت الحكومة إلى تخفيف عبء الضرائب بعد زيادات في العام الماضي، أثارت احتجاجات عنيفة واحتقانا اجتماعيا واسعا، في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وبعض الخدمات.

وقال وزير المالية الأردني محمد العسعس أمام اللجنة المالية في البرلمان مساء الخميس الماضي خلال مناقشة الموازنة وخطة تحفيز النمو، إن بلاده "لن تفرض ضرائب جديدة في الموازنة المقترحة لعام 2020".

ولكنه أشار إلى أن الحكومة ستبحث عن سبل أخرى لتعزيز الإيرادات، من بينها التصدي للتهرب الضريبي والجمركي المستشري، من أجل خفض الدين العام القياسي.

وأكد العسعس أن الحفاظ على الاستقرار المالي يظل أحد الشواغل الرئيسية للحكومة. وقال إنه "يتعين تحقيق الإيرادات اللازمة من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي".

وأضاف "سيتم العمل على رفع مخصصات الإنفاق الرأسمالي ومخصصات الأمان الاجتماعي وعدم الاستمرار بموازنة تخرج بمتأخرات مالية"، موضحا أن الموازنة سترصد الأرقام الحقيقية لمعالجة المتأخرات.

ومن المتوقع إحالة الموازنة إلى البرلمان في الأيام القادمة لمناقشتها والمصادقة عليها قبل إحالتها إلى مجلس الأعيان، الذي يناقشها بدوره قبل إحالتها إلى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لختمها حتى تصبح نافذة المفعول.

ويكافح الأردن، في ظل برنامج من صندوق النقد الدولي لأجل ثلاث سنوات وقد بدأ في 2016، من أجل كبح الدين العام الذي بلغ مستوى قياسيا عند 94 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك ضمن إصلاحات هيكلية طال تأجيلها.

وتبحث الحكومة عن سبل لتعزيز الإيرادات دون اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة يمكن أن تشعل الغضب على غرار ما حدث عندما بدأ تطبيق زيادات كبيرة شملت ضريبة المبيعات التي طالب بها صندوق النقد، فيما فجّرت أكبر مظاهرات في البلاد منذ سنوات.

وترى الحكومة أن التصدي للتهرب الضريبي، الذي يقدر مسؤولون أنه يكلف الخزانة مئات الملايين من الدولارات سنويا، سيساعد في تحسين المالية العامة للحكومة.

وقال العسعس إن "الدولة ستكافح التهرب الضريبي والجمركي بسلطة القانون".

ويجمع محللون على أن تعديل قانون الضريبة العام الماضي، كبل بشكل كبير نشاط معظم القطاعات الاقتصادية لأنه حدّ من عملية الاستهلاك التي يفترض أن يكون المواطنون طرفا رئيسيا فيها.

وتؤكد الحكومة أن الموازنة الجديدة نتاج إرث بسبب الكثير من التحديات أغلبها خارجية.

وتشير التقديرات الرسمية إلى تكاليف الصدمات المتعلقة بانقطاع إمدادات الغاز المصري وإغلاق الحدود مع العراق بلغت نحو 17.4 مليار دولار، ما يمثل 44 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وكانت السلطات قد أعلنت في وقت سابق هذا الشهر اتفاقها مع البرلمان على التشارك في إعداد الموازنة الجديدة والتي يتوقع أن يتضاعف العجز فيها قياسا بالموازنة الحالية المقدرة بـ910 ملايين دولار.

وربط خالد بكار رئيس اللجنة المالية النيابية، موافقة البرلمان على الموازنة الجديدة بمدى التزامها بمطالب الناس وخاصة عدم زيادة أسعار خدمات الكهرباء والماء وخفض الضرائب.

وقال خلال الجلسة مع وزير المالية إن "الموازنة يجب أن تهدف إلى تحسين مداخيل المواطنين وأن تأخذ بعين الاعتبار شطب البعض من البنود المزعجة قبل تسليمها لمجلس النواب نهاية الشهر الجاري".

2.4 مليار دولار، قيمة العجز في موازنة 2020 قياسا بنحو 910 ملايين دولار بنهاية 2019

وخلال مقابلة مع إحدى القنوات التلفزيونية المحلية، قال البكار إن "أرقام الموازنة الأولية تؤشر إلى عجز يصل إلى 1.7 مليار دينار (2.4 مليار دولار)، وبعد التخفيضات التي قد تجتهد فيها الحكومة مع النواب قد يصل العجز إلى 2.1 مليار دولار وهو رقم كبير".

وتشكك أوساط اقتصادية أردنية في جدوى الإجراءات الجديدة، التي تتخذها الحكومة بين الفينة والأخرى لتحفيز الاقتصاد المتعثر رغم ترحيبهم بها.

وأكدوا ضرورة اتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة، واعتماد أدوات أكثر فاعلية لإنعاش معدلات النمو، التي لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، أكدت غرفة تجارة عمّان أن تخفيض ضريبة المبيعات وأسعار الطاقة والرسوم الجمركية تعد الركن الأساس في تحفيز الاقتصاد بما يمكنه من تجاوز الصعوبات وتحسين معيشة المواطنين.

وتصل نسبة الرسوم والضرائب على السلع والخدمات والضرورية والطبية ومستلزمات الأطفال والمدارس إلى 51 بالمئة.

محمد العسعس

سنمول الموازنة بالتصدي للتهرب الضريبي والجمركي

وشددت الغرفة على ضرورة توحيد الرسوم الجمركية ما يسهم في تخفيض الأسعار والحد من التهريب وزيادة الاستثمار.

كما طالبت بإلغاء استيفاء رسم بدل الخدمات الجمركية البالغ 5 بالمئة على البضائع المستوردة بالإضافة إلى نسبة ضريبة الدخل التي تستوفيها الجمارك على قيمة البيان الجمركي عند الاستيراد وتوردها للخزينة والبالغة اثنين بالمئة.

ويقول خبراء إن ضعف ركائز الاقتصاد الأردني يأتي نظرا لاعتماده بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية وأن انخفاضها سيؤثر سلبا على الموازنة وحجم العجز.

وتوقع وزير التخطيط والتعاون الدولي وسام الربضي، ارتفاع المنح الخارجية بنحو مئتي مليون دولار، لتصل إلى قرابة 800 مليون دولار نهاية العام الحالي.

وتستعد عمّان للتوقيع على اتفاقيات منح بقيمة 770 مليون دولار من المنح بما فيها منحة نقدية بقيمة 745 مليون دولار من الولايات المتحدة.

وتظهر البيانات أن المساعدات الخارجية بلغت في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي حوالي 2.6 مليار دولار.

وكانت دول خليجية في مقدمتها السعودية والإمارات قد تعهدت بمنح الأردن حزمة إنقاذ بقيمة 2.5 مليار دولار في شكل ودائع وسلع من بينها الوقود.

وهناك انتقادات لقصر نظر الحكومة في عدم تبنيها استراتيجية واضحة تتضمن حلولا جذرية للحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة من خلال تحفيز الاستثمار وتنشيط أداء القطاعات الاقتصادية.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة البطالة ارتفعت لتبلغ حوالي 19.2 بالمئة بنهاية النصف الأول من هذا العام، مقارنة مع 18.4 بالمئة في الفترة ذاتها قبل عام.